يصبح عندئذ قادرا على اقتطاف ثمار هذه الحرب، وتحقيق اغراضه السياسية المعلنة والخفية .

ولقد انعكست اهمية الاتفاق على ردود الفعل الناجمة عنه على الصعيدين العربي والعالمي . وكانت ردود الفعل هذه ، منذ البداية ، متباينة مختلفة ، يصل التباين فيها الى حد التناقض . فلقد هاجمت بغداد الاتفاق ، ونعتته بأنه « صيغة مهينة » ، ورأت انه يكرس الاحتلال ، ويمزق جبهة النضال العربي، ويوجه الضربات الى حركة الثورة العربية ، ودعت الجماهير العربية في صحيفة « الجمهورية » الى التصدي بكل اصرار لهذا الاتفاق الذي وصفته بأنه لا يساوي شيئا بالنسبة الى المناضلين الذين صمموا على « تحرير كل شبر من ارضهم المغتصبة » . ووصفت وكالة الصحافة الجزائرية الاتفاق بأنه حل جزئي، وانتصار للولايات المتحدة واسرائيل . واعتبرت دمشق ان الاتفاق قد خلق وضعا جديدا ، وان القيادة السياسية السورية تقوم بدراسته وتحديد النتائج التي قد تترتب عنه . ولم تخل مواقف منظمات الثورة الفلسطينية من التباين والتمايز ازاء هذا الحدث (انظر شهريات : المقاومة الفلسطينية) .

والى جانب هذا الموقف المعارض بشكل علني أو شبه علني ، فقد وقفت الكويت موقفا مترقبا ، وأعلنت على لسان عبد العزيز حسين وزير الدولة « بأن موقف الكويت لم يتغير » وانها تطالب بتحرير الاراضي العربية وضمان حقوق الشعب الفلسطيني و « ان الكويت تثق ببلدان المواجهة ، وما زالت مقتنعة بان كل بادرة تتخذها هذه البلدان لا يمكن ان تتم على حساب حقوق العرب الشرعية » . وقالت اذاعة المملكة العربية السعودية في الرياض بأن الاتفاق يمكن ان يكون اول علامات الطريق نحو حل عادل ومنصف ، اذا ما طبق بحسن نية من جانب المسؤولين في تل ابيب .

واعتبرت مصر الاتفاق انتصارا عربيا ، ووصفه بيان الامانة العامة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي (٧٤/١/١٩) بأنه « سيكون فاتحة للتحرير الكامل » لكل الاراضي العربية المحتلة . ووقف راديو صنعاء مع الاتفاق واعتبره ضرورة ملحة لتفادي مضاعفات الاشتباكات التي كانت تهدد بانفجار عسكري تنتهي معه كل الجهود المبذولة للتوصل الى حل سلمي . ورحبت صحيفة « الرأي » الاردنية الناطقة باسم الاتحاد الوطني العربي (التنظيم السياسي الوحيد المسموح به في الاردن) واعتبرت ان ايقاف النزيف الدموي على قناة السويس هو بحد ذاته انجاز .

أما في داخل اسرائيل ، فقد انقسم الرأي العام الى قسمين ، فوقف انصار تجمع « المعراخ » الحاكم مع الاتفاق ، على حين وقف انصار تجمع « ليكود » ضده بشدة ، وهاجموه بعنف داخل الكنيست وخارجها . فلقد هاجم الزعيم الارهابي مناحيم بيغن الاتفاق امام الكنيست (٧٤/١/٢٢) واعتبره « استسلاما » و« انسحابا من جانب واحد » ، وانه لا يمثل تخفيضا للقوات بل تخفيضا لامن اسرائيل . واعلن شارون استقالته من الجيش ليتسنى له مهاجمة الاتفاق في الاوساط السياسية . وقال في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ ٢٠ من الشهر الحالي (و.ا.ف) « اننا لم نتخل فقط عن قناة السويس التي تمثل مانعا عسكريا هائلا ، ولكن ايضا عن خط المرتفعات الذي يقع على الضفة الشرقية على بعد ٨ او ١٠ كيلومترات من القناة ، وهو الخط الوحيد الذي يستطيع حمل هذا اللقب في سيناء » . ووصف خط الممرات الذي ستنسحب اليه القوات الاسرائيلية بأنه « خدعة » لانه لا يغطي كل سيناء ، ويضعف موقف الجيش الاسرائيلي اذا ما تمركز عليه . واعتبر التخلي عن جيب الدفرسوار خسارة كبيرة لورقة عسكرية رابحة يمكن استخدامها للحصول على مكاسب سياسية .

ولقد دافعت غولدا مئير عن الاتفاق امام الكنيست في ٢٢ من الشهر الحالي . وقالت بأن اسرائيل اضطرت الى قبوله لانه لم يكن امامها من بديل سوى « العودة الى الحرب » مع مصر . وانه لا يشكل « هدفا » في حد ذاته وانما هو « خطوة » نحو سلام دائم . وسار وزير دفاع العدو على المنوال نفسه عندما قال أمام الكنيست ردا على هجوم بيغن : « ليس هناك احتمال للتوصل الى اتفاق نهائي مع مصر على اساس الخطوط التي أشعر انها ستعطي الامن لاسرائيل . واذا كنا لا نستطيع الحصول على اتفاق أفضل فلا بد ان نسأل ... ما هو البديل ؟ انه ليس عندي شك في ان الموقف الحالي كان سيؤدي عاجلا او آجلا الى اندلاع الحرب » . ثم اضاف بانه لا يعتقد ان مثل هذه الحرب ستؤدي الى السلام مع مصر .